تعريف السياسة المالية : هي مجموعة الأدوات التي تستخدمها الدولة للتـأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف معين ، وتتكون الأدوات من أدوات الإنفاق العام وأدوات الإيرادات العامة.

أهداف السياسة المالية: زيادة الناتج القومي ، رفع مستوى الدخول للأفراد وبالتالي رفع مستوى معيشتهم ، تحقيق التوظف الكامل للموارد ، تحقيق استقرار الأسعار و تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

**أدوات السياسة المالية:** هناك 5 أدوات رئيسية للسياسة المالية وهي الميزانية، الضرائب، النفقات العامة، والأشغال العامة والدين العام.

**كيفية استخدام أدوات السياسة المالية للدولة في التأثير على :**

1. معدل النمو الاقتصادي

لقد احتلت السياسة المالية مركز الصدارة في المناقشات التي تدور حول السياسة الاقتصادية في العديد من الدول المتقدمة، النامية، والانتقالية، وذلك في ما يتعلق بالأبعاد المالية مثل ارتفاع معدلات البطالة، نقص المدخرات الوطنية، العجز المفرط في الميزانية و أعباء الدين العام، إضافة إلى الأزمات الحادة التي تظهر في مجال تمويل أنظمة التقاعد و الرعاية الصحية، وفي مثل هذه الظروف، يتم الاهتمام بالقضايا المتعلقة بنطاق، طبيعة، وكذا الإدارة المناسبة للسياسة المالية بغية التخفيف من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي في المدى القصير، وتعزيز النمو الاقتصادي في المدى الطويل. إن تحليل العلاقة بين السياسة المالية و النمو الطويل الأجل يقتضي التعرف على مختلف القنوات التي يمكن من خلالها لأدوات السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية، سياسة النفقات العامة، وسياسة الميزانية العامة أن تؤثر على النمو من خلال تأثيرها على الفروع الاقتصادية الثلاثة ـل Musgrave ، المتمثلة في التخصيص Allocation ، التوزيع Distribution ، والاستقرار Stabilization و على ، الرغم أن من مناقشة آثار الأدوات المختلفة للسياسة المالية على النمو يتم بشكل منفصل، الا أن هذا لا يعني أنها مستقلة عن بعضها البعض فمثلا، تأثير الضرائب على النمو يعتمد على سبيل المثال بالإضافة إلى مستواها و هيكلها على كيفية إنفاق الإيرادات الضريبية( تكوين الإنفاق العام ،) و كذا على كيفية تأثير الضرائب على التوازن العام للميزانية( بالنظر إلى مستوى معين من الإنفاق).

1. لمكافحة الفقر وتوفير مناصب عمل:

تسعى السياسة المالية كغيرها من السياسات إلى مكافحة الفقر والحد منه، فدول العالم ومنها الدول الإسلامية لا تشكل كتلا متجانسة من حيث مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي بل هي مزيج من الدول المختلفة والمتباينة في قدرتها وإمكانياتها وفي مواردها وفي سياستها الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن اختلاف مستوى الفقر وحدته من بلد لآخر، وإلى أي مدى وصلت في معالجته للقضاء عليه، فإستراتيجيات وإجراءات القضاء على الفقر اختلفت فعلا بين هذه الدول، لكن ما يمكن الجزم به أن هناك بعض هذه السياسات والآليات تكون مشتركة التوجهات خاصة في البلدان الإسلامية، ومن بين هذه الآليات والإجراءات التي تتبعها السياسة المالية في الحد من الفقر نجد:

1. وضع نموذج لتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة: ويكون من خلال تبني آليات نمو لمناصرة الفقراء وذلك بإتباع سياسات مالية متمحورة حول الاستثمار، تتسم بمزيد من التوسعية فضلا عن سياسات نقدية أكثر مرونة، وتطوير الادخار المحلي والاستثمار، إضافة إلى تبني أجور عادلة تمكن من التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والحفاظ على مستوى المعيشة، أي اعتماد وترسيخ النمو الاقتصادي الذي يصب في مصلحة الفقراء
2. هيكلة السياسة الضريبية: على اعتبار أن هذه السياسة من السياسات المالية فإنه لابد من خفض الضرائب التي تطال الفقراء إلى أقصى حد ممكن وخلق مطارح ضريبية جديدة وتوسيع القاعدة الضريبية وزيادة الضرائب المفروضة على السلع الكمالية مع تخفيضها على قطاعات حيوية تؤدي دورا أساسيا في النمو وتراكم رأس المال، فالسياسة الضريبية تعتبر سببا مهما ومحددا للفقر، إذ أن خفض الضريبة على الدخل والأرباح وزيادة الضرائب غير المباشرة، وزيادة الرسوم علىالأساسية يؤدي إلى زيادة الأعباء على الطبقات الفقيرة من جانب وتحرم السلطات المالية والحكومات من موارد مالية مهمة.
3. الترشيد الحذر في النفقات: الهدف منه عدم هدم المال العام لكن ليس بالشكل الذي يؤثر على ذوي الدخل المنخفض، فالترشيد لابد أن يشمل الكماليات وليس الأساسيات التي يحتاجها الفقراء.
4. إصلاح القطاع المالي:فالإصلاح المالي المستند إلى سياسة مالية قوية يساعد على النمو الاقتصادي وعلى الحد من معدلات الفقر، فالمطلوب في هذا الهيكلة المصارف العامة واختيار سياسات فعالة في مجال التضخم واستقرار سعر الصرف والنظام التجاري بشكل عام.
5. دعم المشروعات الصغيرة وإنشاء المزيد منها: هذا الدعم يكون بالاعتماد على الإيرادات العامة والتي قد تكون الأمل الذي يساعد على الحد من الفقر، لأن هذه المشاريع تستقطب عادة عمالة كثيرة العدد ويخفف البطالة .
6. إتباع سياسة الإيرادات العامة: هذه الإيرادات يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء، فالجزء الأول يتعلق بالزكاة، والجزء الثاني يتعلق بالإيرادات العامة الناشئة عن الأملاك العامة للدولة، أما الجزء الثالث فيتعلق بالضرائب.

أ- جباية الزكاة: إن السياسة المالية تم بكل ما تحصل من نسب الزكاة، والحكومة هي المسؤولة عن تحصيل وتوزيع الزكاة وهي التي تقوم بتقديمها أو تأخيرها حسب المصالح العامة للأمة، وتقوم الدولة بعد جمع الزكاة بتوزيعها على الفقراء تحت غطاء إنشاء ومؤسسات لمكافحة الفقر والبطالة، هذه المؤسسات كفيلة بتنمية المشاريع الصغيرة والأسرية والتي تساعد بشكل أو بآخر في خلق فرص عمل جديدة وتخفيض معدلات البطالة والحد من الفقر ومعدلاته، وفي الجزائر مثلا يسهر قطاع الشؤون الدينية كل عام على تحصيل الزكاة وتوزيعها توزيعا عادلا لأنها مشروع وطني يهتم بإيجاد فرص العمل الجديدة بأساليب شتى.

ب- إيرادات الأملاك العامة للدولة: هذه الإيرادات تشمل أملاك الدولة العادية وإيرادات من الأملاك التي للأفراد فيها مشاركة انتفاع. وفي جميع الأحوال فإن للسياسة المالية دور كبير في هذا النوع من الإيرادات، فالدولة تستطيع إنقاص وتعجيل أو تعديل أو تأخير هذه الإيرادات طالما أن ذلك يدور في حدود العدل مع المصلحة العامة، وتستطيع الدولة استعمالها من أجل الوصول إلى الأهداف المرغوبة كالتخفيف من عجز الميزانية إضافة إلى التغيير في معدلات الخراج أو تدعيم أسعار السلع. كما تسهم هذه الإيرادات في تشجيع الاستثمار عن طريق ضخ الإمكانات من القطاعات الفقيرة ( الزراعة والري ) إلى القطاع الغني ( الصناعة )، إضافة إلى التمويل ااني للتعليم والعناية الصحية والحماية الاجتماعية وإنشاء الخدمات العامة كالطرق، والسدود والمساجد وصيانة المنشآت وتنفيذ سياسات إسكانية لتأمين مساكن تليق بالبشر وتنمية الموارد البشرية من خلال رفع مستوى قوة العمل وزيادة الإنتاجية وصولا لتنمية الناتج المحلي الإجمالي ... الخ. كل هذا من شأنه إتاحة للفقراء فرصا أكبر للمشاركة في عملية النمو الاقتصادي وتحسين المدخول وبالتالي الحد بصورة أو بأخرى من الفقر.

ج- الضرائب: إن هدف فرض الضريبة على المال هو تحويل تلك الأموال إلى القطاع العام إضافة إلى تحصيل أكبر إيراد للخزانة، هذه الأموال الهدف منها توسيع الاستثمار وتعبئة الموارد المحلية ودعم النمو بطريقة مناسبة كجزء من إستراتيجية تستند إلى القناعة بدعم النمو والفقراء، و" الاستثمار العام يمكن أن يؤدي دورا مهما في إعادة تخصيص الموارد العامة للحد من معدلات الفقر.

7-إتباع سياسات الإنفاق العام: إن سياسة الإنفاق العام لابد أن تكون مرتبطة بالمصلحة العامة دائما أي تخدم الصالح العام لهيكلة القطاعات الاقتصادية والعمل على خلق فرص عمل جديد باستمرار للتقليل من حدة الفقر إضافة إلى دعم السلع الغذائية الأساسية وتوفير الأمن الغذائي وتأمينه للفقراء، ودعم فقراء الريف من خلال التمويل الجيد لمشاريع التنمية الريفية.

3- لمكافحة الكساد :

زيادة الإنفاق الحكومي : يمكن حساب حجم الزيادة في الإنفاق الحكومي اللازم لإحداث زيادة معيّنه في الدخل بالمعادلة التالية: حجم الزيادة في الإنفاق الحكومي = الزيادة المطلوبة في الدخل التوازني ÷ قيمة مضاعف الإنفاق الحكومي

حجم الزيادة في الإنفاق الحكومي= 50/5 = 10 مليون ريال أي يتم زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار 10 مليون ريال .

* تخفيض الضرائب يمكن حساب التخفيض اللازم في الضرائب لإحداث زيادة معينه في الدخل كالتالي : قيمة التخفيض في الضرائب = الزيادة المطلوبة في الدخل التوازني ÷ قيمة مضاعف الضريبة

قيمة التخفيض في الضرائب= 50/-4= -5.12 مليون ريال

* زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب : من المعادلة التالية إذا كان المطلوب زيادة مستوى الدخل التوازني بمقدار معين عن طريق مثال زيادة معينة في الإنفاق الحكومي فإنه يمكن تحديد التخفيض في الضرائب اللازمة
* الزيادة في الدخل = الزيادة في الإنفاق الحكومي ×مضاعف الإنفاق الحكومي + التخفيض في الضرائب × مضاعف الضرائب مثال إذا كانت الزيادة في الإنفاق الحكومي 6 مليون ريال يمكن حساب التخفيض في الضرائب كالتالي: بحل المعادلة التالية: الزيادة في الدخل = الزيادة في الإنفاق الحكومي ×مضاعف الإنفاق الحكومي + التخفيض فى الضرائب × مضاعف الضرائب 4 - × الضرائب فى التخفيض + 5 × 6 =50 20 = 30 – 50 = الضريبة في التخفيض ×4 - التخفيض في الضريبة = -5 مليون ريال.

4-الاستثمار الاجنبي والمحلي :

-السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي

1-1 العلاقة بين الضريبة والاستثمار اعتبر لافر أن الارتفاع السريع لمعدلات الضغط الضريبي يدفع قطاع العائلات والمؤسسات إلى التقليل من وقت العمل على حساب الوقت المخصص للراحة. فمنحنى الفر يثبت بأن كل زيادة في الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، إلى غاية نقطة تسمى نقطة العتبة والتي بعدها تؤدي أي زيادة في الضغط الضريبي إلى انخفاض في الحصيلة الضريبية.

فعندما يكون معدل الضريبة في المستوى م1 فإن الحصيلة الضريبية تكون في أعظم قيمة لها )أ(، واذا تم تجاوز هذا المعدل بالانتقال إلى المعدل الأكبر م2 فإن الحصيلة الضريبية تنخفض من )أ( إلى )ب(، أي أن الحصيلة الضريبية تنخفض وبالتالي تتجه الدولة نحو تخفيض من الإنفاق، وبالتالي فإن تأثير الضرائب على من خلال تأثيرها على الربح فيزيد الميل للاستثمار كلما زادت فرص الحصول على الأرباح، فالتأثير السلبي للضرائب على الأرباح يؤدي إلى تخفيض الاستثمارات.

الحوافز المقدمة للاستثمار الأجنبي تسعى مختلف دول العالم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، باستخدام عدة أساليب كالحوافز الضريبية والتي هي عبارة عن امتيازات تقدمها الدولة للاستثمارات المحلية أو الأجنبية لتحقيق أهداف معينة. وتشمل الحوافز مكانية ترحيل الخسائر الضريبية كل من الإعفاءات الضريبية؛ التخفيضات الضريبية؛ المعدلات التمييزية إلى السنوات اللاحقة والتي ستناولها بشيء من التفصيل فيما يلي: الإعفاء الضريبي: وهو إسقاط حق من الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي، نطاقه، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئي أو كامل، وتتراوح مدة الإعفاء بين سنتين إلى خمس سنوات وقد تصل إلى خمس عشرة سنة.

التخفيضات الضريبية: عبارة عن تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناءا على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة. المعدلات التمييزية: ويقصد بها تصميم جدول يحتوي على عدد من المعدلات الضريبية• ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح.

إمكانية ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة: وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، و هذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى يؤدي ذلك إلى تآكل رأسمال المؤسسة.

2- سياسة الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي: يعتبر الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية والتي لها تأثير مباشر على الاستثمار، حيث تسعى كل دولة من خلال هذه الأداة توفير المناخ المناسب للمستثمرين والتي يعجز القطاع الخاص عن توفيرها، ويشمل الإنفاق العام عدة جوانب:

* المنح والإعانات النقدية للشركات ومنتجي القطاع الخاص: مثل الإعانات التي تمنح لتشجيع بعض أنواع الصناعات لإنتاج سلعة معينة أو تخفيض سعر البيع للمستهلك؛
* منح البحث والتطوير: تقوم الدولة بتقديمها للشركات لتطوير منتجاتها القائمة وابتكار منتجات جديدة؛
* منح التوظيف: حيث تقوم الدولة بتقديم منح نقدية كبيرة للشركات بغرض خلق وظائف جديدة، مما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة والتوسيع في الاستثمارات؛
* منح النقل: وتتحصل عليها خاصة المشروعات الصغيرة لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة؛
* توفير الأراضي مجانا وبأسعار منخفضة: يشجع هذا الدعم على الاستثمار في بعض المناطق المستهدفة من طرف الدولة في إطار تطبيق خططها التنموية
* منح التنمية: وذلك من خلال التشجيع على استخدام التقنيات الحديثة ويتوقف حجم المنحة المقدمة على طبيعة المشروع ونوع المنطقة التي يمارس فيها نشاطه؛
* علاوات الاستثمار: تقدم هذه المنحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي لكي تحصل المشروعات على هذه المنح يجب أن تحقق ربحية ملائمة؛
* الاتفاق على مشاريع البيئة التحتية: وتشمل كل من قطاع النقل، قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، الانترنت، قطاع التعليم، قطاع الطاقة والموارد المائية، وبالتالي من محفزات القطاع الخاص على الاستثمار كون سياسة الإنفاق العام تتجه نحو تقنية البنية الأساسية